|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **בנק ישראל**דוברות והסברה כלכלית | Logo Bank of Israel 2 color | ‏ירושלים, ב' באדר תשפ"ד12 במרץ 2024 |

إعلان للصحافة:

**الملف د- 2 - عدم التجانس في تغيّر عبء ديون الأسر بعد زيادة سعر الفائدة في بنك إسرائيل**

* **منذ أن بدأ بنك إسرائيل في رفع أسعار الفائدة في أبريل 2022، قام المقترضون الذين يقيمون في بلدات مصنفة ضمن مستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع بسداد أجزاء من رهنهم العقاري (وخاصة الجزء الموجود في المسار الأساسي) بوتيرة أعلى من أصحاب الرهن العقاري الذين يقيمون في بلدات مصنفة ضمن مستوى اجتماعي واقتصادي متدني.**
* **خلال الفترة نفسها، حاول أصحاب القروض الاستهلاكية، الذين يقيمون في بلدات مصنفة ضمن مستوى اجتماعي واقتصادي مرتفع، في كثير من الحالات تجنب تحمل ديون جديدة وسداد الديون القائمة، في حين أضيفت لأولئك الذين يعيشون في بلدات مصنفة ضمن مستوى اجتماعي واقتصادي متدني ديون إضافية.**

**1. تمهيد**

يحلل هذا الملف عبء الديون على الأسر وتأثير التشديد النقدي على هذا العبء، ويدرس الاختلافات في طرق تعامل المقترضين مع التشديد وفقا لخصائصهم الديموغرافية ونوعية ديونهم. يركز الملف على القروض العقارية والقروض الاستهلاكية ويقارن بين خصائص ديون الأسر قبل بدء التشديد النقدي (نيسان 2022) وخصائصها في أيلول 2023.[[1]](#footnote-1)

أثرت الزيادة في أسعار الفائدة بشكل مباشر على العديد من الأسر التي تحمل ديونًا بمعدلات فائدة متغيرة، وخاصة في مسار سعر الفائدة الأساسي. ومع ذلك، تمكن بعض المقترضين من تخفيف تأثير زيادة سعر الفائدة على السداد الشهري بطرق مختلفة:

1. خفض الديون القائمة عن طريق السداد المبكر (الكامل أو الجزئي).
2. تغيير شروط الائتمان، بحيث ينخفض ​​القسط الشهري - على سبيل المثال، تمديد فترة سداد الدين، دون تغيير مبلغ الدين الأصلي.[[2]](#footnote-2)

نوضح بهذا أن هذه الإجراءات قللت من تأثير زيادة سعر الفائدة على السداد الشهري على المدى القصير، لكن لا يمكن معرفة ما إذا كانت هذه الإجراءات ستخفف من إجمالي عبء الدين طوال فترة الدين. يعتمد هذا من بين أمور أخرى، على تطور التضخم وسعر فائدة بنك إسرائيل خلال السنوات القليلة المقبلة.

ترى الأدبيات الاقتصادية أن ميل الأسرة إلى اتخاذ أي من الخطوات المذكورة أعلاه لتقليل عبء الديون (أو عدم زيادته) عندما ترتفع أسعار الفائدة مرتبط بوضعها الاجتماعي والاقتصادي، ووضعها المالي، وثقافتها المالية، وقدرتها على المساومة مع مقدم القرض.

وجد (Kyes et al., 2014, (Di Maggio et al., 2017) (Beraja et al., 2019) أن انخفاض سعر الفائدة الاسمي حفّز الأسر على إعادة تمويل القروض العقارية ذات السعر الثابت (refinancing)، وأن التأثير كان مختلفًا في مناطق مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية. (Kramer et al., 2024) وجد أن الأسر ذات الدخل المنخفض لم تقم بإعادة تمويل الرهن العقاري خلال فترة الفائدة المنخفضة، على عكس ما قامت به أغلب الأسر ذات الدخل الأعلى.

**2. وجود أنواع مختلفة من الديون**

في نيسان 2022، كان ما يقرب من 62% من الأشخاص المسجلين في قاعدة بيانات الائتمان[[3]](#footnote-3) مثقلين بالديون (رهن عقاري، وقروض استهلاكية، ورصيد سلبي، وفائض سحب من الحساب الجاري).[[4]](#footnote-4) بحلول أيلول 2023، وفي نفس الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الفائدة، انخفضت نسبة الأشخاص الذين لديهم ديون استهلاكية بنحو 3 نقاط مئوية، وانخفضت نسبة أصحاب الرهن العقاري بمقدار نقطة مئوية.[[5]](#footnote-5)

يكشف فحص التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان إقامة الفرد [[6]](#footnote-6) أن الميل إلى تحمل ديون استهلاكية أو زيادة السحب يتناسب عكسياً مع ارتفاع التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان إقامة المقترض. وهذه الاختلافات واضحة سواء في نيسان 2022 أو خلال التغييرات التي حدثت حتى أيلول 2023. في المقابل، فإن نسبة المقترضين الذين لديهم رهن عقاري ونسبة غير المدينين (بسحب فائض أو قرض استهلاكي أو رهن عقاري) ترتفع مع التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان إقامة المقترض (الشكل 1).[[7]](#footnote-7) من الواضح أن الانخفاض في نسبة أصحاب الديون الاستهلاكية خلال الفترة التي ارتفع فيها سعر الفائدة كان أكبر بين الأسر ذات التصنيف الاجتماعي والاقتصادي المرتفع (الشكل 2). ولم تتم ملاحظة مثل هذا الاتجاه في الفترات التي سبقت تشديد السياسة النقدية.[[8]](#footnote-8)



**3. القروض العقارية** [[9]](#footnote-9)

يتناول هذا القسم التغيرات في عبء ديون الأسر الحاصلة على رهن عقاري بحسب الاجراءات المتخذة لتغيير حجم الدين وخصائصه. تمحور التحليل حول ما يقرب من 1.2 مليون من أصحاب الرهن العقاري الذين لم تتم إضافة مسارات جديدة لهم بعد نيسان 2022 والذين ظلوا أصحاب رهن عقاري في أيلول 2023. [[10]](#footnote-10) قمنا بمتابعة هؤلاء المقترضين ومقارنة أقساطهم وحجم ديونهم بين الفترتين. في الشكل 2 يمكن ملاحظة أنه منذ بداية التشديد النقدي ارتفع متوسط ​​السداد الشهري لهذه القروض العقارية بشكل كبير، وأن معدل الزيادة كان أعلى كلما انخفض التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان إقامة المقترض. توضح الأعمدة الزرقاء الأقساط الشهرية الفعلية، والتي تأثرت من ناحية بارتفاع أسعار الفائدة، ومن ناحية أخرى - بالخطوات التي اتخذتها الأسر لخفض الأقساط (مثل السداد المبكر أو تمديد فترة السداد). تُظهر الأعمدة الصفراء متوسط ​​معدل التغير في السداد الذي كان سيكون مطلوباً لو لم يقم المقترضون بإجراء تغييرات على شروط القرض، والتغيير الوحيد الذي كان سيحدث هو زيادة سعر الفائدة الأساسي. يمكن ملاحظة أنه بدون تغييرات أخرى في مبلغ الدين وخصائصه، كان معدل الزيادة في السداد الشهري للمقترضين الذين يعيشون في بلدات ذات تصنيف اجتماعي واقتصادي مرتفع أكبر. السبب الرئيسي لذلك هو تأثرهم الأكبر بمكون الفائدة الأساسية في نيسان 2022،[[11]](#footnote-11) ولكن من الواضح أنهم تعاملوا بجدية مع هذه المخاطر وخفضوا التأثير حال حدوثه - عندما ارتفع سعر الفائدة الأساسي.



سنركز الآن على نحو 902 ألف مقترض، والذين وفقًا لشروط رهنهم العقاري في نيسان 2022، لن يسددوا رهنهم العقاري (أو جزء منه) حتى أيلول 2023 على الأقل. قام حوالي 8٪ من هؤلاء المقترضين بخفض إجمالي حجم الرهن العقاري الخاص بهم بين نيسان 2022 وأيلول 2023، وتزداد نسبتهم من بين جميع المقترضين مع ارتفاع التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان اقامة المقترض من 5٪ إلى 12٪. وهذا يعني أن المزيد من المقترضين الذين يعيشون في بلدات ذات تصنيف اجتماعي واقتصادي مرتفع قد سددوا بعض قروضهم العقارية في وقت مبكر. كانت معظم الديون التي تم سدادها ديوناً في مسار الفائدة الأساسي.

بناءً على هذه النتائج، قمنا باستخدام نموذج إحصائي بالتحقق مما إذا كانت فرصة قيام المقترض بسداد رهنه العقاري مبكرًا، وخاصة المكون الأساسي، أكبر بين المقترضين الذين يعيشون في مجتمعات ذات تصنيف اجتماعي واقتصادي أعلى والذين ينتمون إلى الفئات الاكثر ثراءً (بحسب مؤشرات مثل مبلغ رهنه العقاري وإجمالي النفقات ببطاقات الائتمان)[[12]](#footnote-12). وذلك باعتبار الخصائص الملحوظة للفرد، كالعمر ومكان الإقامة، وكذلك خصائص الدين. لتحقيق هذه الغاية، قمنا باستخدام معادلة الاحتمالات لتقدير احتمال تخفيض حجم الرهن العقاري الإجمالي خلال الفترة قيد الدراسة، وخاصة الجزء الموجود في المسار الاساسي. أجرينا قياسين منفصلين: في التقييم الأول، يعطى المتغير الموضح القيمة 1 إذا انخفض إجمالي قروض ذلك المقترض بسعر الفائدة الأساسي بين نيسان 2022 وأيلول 2023؛ في التقييم الثاني، يعطى المتغير الموضح القيمة 1 فقط إذا كان هناك انخفاض في كل من مبلغ قروض ذلك الشخص (ليس فقط في المكون الأساسي) وكذلك في مبلغ قروضه في مسار الفائدة الأساسي. يسمح لنا التقييم الثاني بالتركيز على المقترضين الذين قاموا بالسداد الفعلي (انخفض إجمالي ديونهم)، وذلك للتمييز بين المقترضين الذين سددوا المكون الأساسي ولكن بدلا من ذلك قاموا بزيادة دين آخر.

البيانات المستخدمة للتقييم هي على مستوى المقترض (على جميع القروض العقارية التي يملكها)، ولكل مقترض تم جمع المبلغ الأصلي سواء في جميع مسارات الفائدة الأساسية (للتقييم الأول) أو في جميع المسارات (للتقييم رقم 2). تم احتساب متوسط ​​المدة حتى سداد القرض،[[13]](#footnote-13) كما قمنا بالتحقق من الرصيد الحالي المُفترض تسويته خلال الفترة الأساسية. هناك متغير توضيحي آخر يستخدم كمقياس للقوة المالية للمقترض، وهو الإنفاق ببطاقات الائتمان، والذي يتم حسابه على أنه مبلغ الإنفاق ببطاقة الائتمان في الفترة الأساسية.

يمكن أن نرى في الجدول 1 أن احتمالية قيام الأسر الأكثر ثراءً بتقليل تأثرها بمكون الفائدة الأساسي أكبر: ويتم التعبير عن ذلك في معاملات مؤشر التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان إقامة المقترض وفي معامل المؤشر المتعلق بإجمالي الانفاق ببطاقات الائتمان (بدون فوائد). كما تبين أنه كلما ارتفع رصيد الدين القائم قبل بدء التشديد النقدي، وكلما زاد الأثر المتوقع للتشديد النقدي على المقترض، زادت فرصة أن يقوم نفس المقترض بتقليل تأثره بزيادة سعر الفائدة. علاوة على ذلك، كلما طالت الفترة المتبقية للسداد، قل احتمال قيام المقترض بسداد الدين.

**الجدول 1: احتمالية السداد المبكر لجزء من الرهن العقاري، في الفترة ما بين نيسان 2022 وأيلول 2023**[[14]](#footnote-14)

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | انخفاض في الرصيد الأساسي | إنخفاض في الرصيد العام والأساسي |
| ----------------------------------------------------------- |
| تصنيف اقتصادي اجتماعي – مكان سكن المقترض | 0.008\*\*\*(0.002) | 0.025\*\*\*(0.001) |
| الانفاق ببطاقات الائتمان | 0.017\*\*\*(0.001) | 0.011\*\*\*(0.001) |
| سجل الرصيد للتسوية  | 0.481\*\*\*(0.005) | 0.443\*\*\*(0.004) |
| متوسط فترة السداد | -0.003\*\*\*(0.00004) | -0.006\*\*\*(0.00004) |
| نسبة التغير | -8.314\*\*\*(0.07) | -6.767\*\*\*(0.055) |
| ----------------------------------------------------------- |
| عدد الملاحظات | 859,464 | 902,411 |
| ----------------------------------------------------------- |
|  \*p<0.1; \*\*p<0.05; \*\*\*p<0.01 ملاحظة:  |
| الانحرافات المعيارية بين أقواسالمصدر: قاعدة بيانات الائتمان |

سندرس الآن تأثير السداد على مبلغ قسط السداد. في الشكل 3 على اليمين، نلاحظ أن معدل المتخلفين عن السداد المبكر للرهن العقاري بدأ في الارتفاع بعد حوالي 10 أشهر فقط من بدء زيادات أسعار الفائدة، وحتى ذلك الحين لم يكن التغيير في متوسط ​​معدل السداد كبيرًا. في الشكل 3 على اليسار يمكن ملاحظة أن تأثير السداد المبكر الذي ظهر بعد بداية التشديد النقدي على الأقساط الشهرية كان أقوى من تأثير السداد الذي ظهر من قبل، وأن ذلك الذي حدث بين تشرين أول 2022 وتموز 2023 أدى إلى انخفاض قسط السداد بنحو 1400 شيكل في المتوسط. كلما طالت فترة السداد قبل نهاية زيادات أسعار الفائدة، كلما قل تأثير هذه الزيادات على السداد. يمكن أيضًا ملاحظة أن المقترضين (الأسر) الذين قاموا بالسداد المبكر خلال فترة التشديد النقدي دفعوا أقساط سداد أعلى من أولئك الذين قاموا بالسداد المبكر قبل تشديد السياسة النقدية. في كلتا الفترتين، أولئك الذين سددوا الرهن العقاري هم أصحاب أقساط سداد أعلى من متوسط ​​جميع أصحاب الرهن العقاري، أي أنهم يتمتعون بقوة مالية عالية نسبياً.



**4. الائتمان الاستهلاكي**

على النقيض من الرهن العقاري، فإن الديون الاستهلاكية قصيرة وديناميكية (في المتوسط ​​يتم أخذها لمدة 5.5 سنة تقريباً، مقارنة بنحو 23 سنة في الرهن العقاري في نيسان 2023). لذلك، فإن جزءًا كبيرًا من تعاملات المدينين الاستهلاكيين مع زيادة الأقساط بسبب زيادة الفائدة يتم التعبير عنه في قرار عدم أخذ ديون جديدة (على سبيل المثال، تجنب الحصول على قرض لسيارة). حتى هؤلاء المقترضين (مثل أصحاب الرهن العقاري) يمكنهم السداد المبكر (الكامل أو الجزئي) للديون القائمة.

في أبريل 2022، كان لدى حوالي 2.2 مليون شخص ديون استهلاكية، مقارنة بحوالي 2.1 مليون في أيلول 2023. قام حوالي 18% من أصحاب الديون في نيسان 2022 بسداد الديون بالكامل خلال الفترة قيد المراجعة (يشار إليهم فيما بعد بـ "المغلقين")، وحوالي 16% من أصحاب الديون في أيلول 2023 كانوا مقترضين ممن لم يكن عليهم ديون في نيسان 2022 ("الجدد"). في الشكل 4 على اليسار يتبين أن نسبة المدينين الذين "أغلقوا" ديونهم خلال الفترة من نيسان 2022 إلى أيلول 2023 تزداد مع ارتفاع التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان اقامة المقترض، كما تتناسب نسبة المدينين الجدد عكسياً مع الارتفاع في هذا التصنيف. من تحليل مجموعة المقترضين الذين لديهم ديون استهلاكية في كل من نيسان 2022 وأيلول 2023 ("مستمرون") نعلم أن نسبة المقترضين الذين زادوا ديونهم خلال الفترة يتناقص مع ارتفاع التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان إقامة المقترض: يوضح الشكل 4 على اليمين الأقساط الشهرية لمجموعة المقترضين الذين عليهم ديون استهلاكية في كل من نيسان 2022 وأيلول 2023 ("مستمرون"). يشير الشكل إلى الأقساط الفعلية لهؤلاء المقترضين، بعد تأثرهم بالزيادة في أسعار الفائدة (التي سببت زيادة الأقساط الشهرية للمقترضين الحاليين والجدد) وبالخطوات التي اتخذتها الأسر - كتحمل ديون إضافية أو سداد الديون القائمة. يمكن ملاحظة أن معدل زيادة السداد الشهري الفعلي يتناقص مع ارتفاع التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان إقامة المقترض، وذلك أيضًا لأن المقترضين الذين يعيشون في البلدات ذات التصنيف الاجتماعي والاقتصادي المتدني لم يغيروا من سلوكهم بشكل كبير: في المتوسط، زادوا ديونهم بشكل مماثل لزيادتها في الفترات السابقة، مما أدى إلى رفع أقساطهم الشهرية. في المقابل، فإن المقترضين الذين يعيشون في بلدات ذات تصنيف اجتماعي واقتصادي مرتفع لم يقوموا بزيادة الدين، أو حتى خفضه (وهذا على عكس الفترات السابقة). سكان البلدات المصنفة في مستوى اجتماعي واقتصادي متدني قاموا بتمديد متوسط ​​فترة سداد الديون، مما خفّف إلى حد ما من تأثير زيادة الدين على أٌقساط السداد.[[15]](#footnote-15)



للإجمال، يمكن ملاحظة فرق كبير بين الأسر القادرة مادياً، والتي عملت على تقليل أقساطها الشهرية عن طريق سداد القروض وتجنب الحصول على ائتمان إضافي، والأسر التي لا تملك موارد كافية، والتي زاد لدى بعضها عبء الديون والأقساط الشهرية التي تدفعها مقابلها بما يتجاوز الزيادة في الأقساط التي كانت ستنجم عن الزيادة في أسعار الفائدة فقط.

**المراجع**

Keys, Benjamin J., et al. *Mortgage Rates, Household Balance Sheets, and The Real Economy*. No. w20561. National Bureau of Economic Research, 2014.

Di Maggio, Marco, et al. “Interest Rate Pass-Through: Mortgage Rates, Household Consumption, and Voluntary Deleveraging”, *The American Economic Review*, vol. 107, no. 11, 2017.

Martin Beraja, Andreas Fuster, Erik Hurst, Joseph Vavra, Regional Heterogeneity and the Refinancing Channel of Monetary Policy, The Quarterly Journal of Economics, 134, Issue 1, February 2019, 109–183, <https://doi.org/10.1093/qje/qjy021>

Claire Kramer-Mills, Ambika Nair, Belicia Rodriguez & Joelle Scally The State of Low-Income America: Credit Access & Housing January, 2024.

الملحق أ – توزيع السكان بحسب أنواع الديون والتصنيف الاجتماعي والاقتصادي

1. تم تحديث التحليل في أيلول 2023، وبما أن الملف يركز على تأثير التشديد النقدي، أردنا تجنب التأثير المحتمل للحرب التي اندلعت في تشرين أول 2023، على النتائج. [↑](#footnote-ref-1)
2. هناك طريقة أخرى وهي استبدال الدين بسعر فائدة متغير (أساسي) بدين بسعر فائدة ثابت أو بسعر فائدة متغير بوتيرة أقل (كان مستواه أقل في الفترة قيد المراجعة). من الممكن أيضًا تقليل السداد الشهري عن طريق الحصول على قروض من نوع "البولت" و"البالون" (والتي يتم فيها إرجاع الرصيد الأصلي بالكامل في نهاية الفترة ويتم دفع الفائدة طوال مدة القرض، أو عند موعد السداد، بالترتيب). [↑](#footnote-ref-2)
3. يستند التحليل إلى نحو 5.67 ونحو 5.96 مليون معطى تم الإبلاغ عنها في قاعدة البيانات في نيسان 2022 وأيلول 2023، على التوالي. تتضمن قاعدة البيانات جميع الأشخاص الذين لديهم بطاقة خصم مؤجلة و/أو إطار للحساب الجاري و/أو لديهم رصيد سلبي في الحساب الجاري (حتى لو لم يكن لديهم إطار للحساب الجاري). يمكن لأي شخص اختيار شطبه من قاعدة البيانات، وفي هذه الحالة لن تكون هناك بيانات عنه، ولكن الغالبية المطلقة من الأشخاص لا يطلبون شطب معلوماتهم من قاعدة البيانات، وبالتالي فإن معدل التغطية مرتفع للغاية. [↑](#footnote-ref-3)
4. بما أن معظم المقترضين ينتمون لمسار الفائدة الأساسي، فإن التحليل يركز على التغييرات التي حدثت وفقا لمعدل الانتماء للمسار الأساسي. [↑](#footnote-ref-4)
5. هذه التغييرات لا تميز فترة موازية تمت دراستها. وبذلك، بين نيسان 2021 ونيسان 2022، ظلت نسبة غير المدينين دون تغيير، 38%، وكانت نسبة أصحاب الرهن العقاري في هذين الشهرين 26.4% و26.5%، وكانت نسبة أصحاب الديون الاستهلاكية 38.6% و38.1 %، ونسب السحب الفائض من الرصيد نحو 39.4% ونحو 40% - على التوالي. [↑](#footnote-ref-5)
6. يتم التصنيف الاجتماعي والاقتصادي للبلدة التي يعيش فيها المقترض بقيم من 1 (منخفض) إلى 10 (مرتفع) وفقًا لتصنيف دائرة الاحصاء المركزية. تمت إزالة البلدات الصغيرة التي تم حذف المعلومات المتعلقة بها من قاعدة البيانات بسبب متطلبات السرية لقاعدة بيانات الائتمان من التحليل. بسبب التباين الكبير داخل البلدات المصنفة في تصنيف اجتماعي واقتصادي منخفض، وخاصة في القدس، فإن الرسوم التوضيحية الموضحة في المقال بحسب التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لا تشمل القدس. [↑](#footnote-ref-6)
7. لمزيد من المعلومات حول أنواع الديون التي يتحملها المقترض وفقًا للتصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان إقامته، راجع الملحق أ. [↑](#footnote-ref-7)
8. بين نيسان 2021 ونيسان 2022، لوحظ انخفاض بنحو نقطة مئوية واحدة في معظم الفئات وانخفاض أكبر لدى الذين يقيمون في البلدات المصنفة في مستوى متوسط (5-7). [↑](#footnote-ref-8)
9. يتطرق التحليل إلى القروض العقارية الممنوحة من الجهاز المصرفي، والتي تشمل أيضًا القروض غير السكنية المضمونة بشقة سكنية، مطروحًا منها المعطيات التي تتجاوز النسبة المئوية 99.5% في توزيع مبلغ الدين (أصل الدين، الرصيد الحالي للتسوية، السداد الشهري). [↑](#footnote-ref-9)
10. تم اختيار هؤلاء السكان لتحييد تأثير الرهون العقارية التي تم الحصول عليها تدريجيًا خلال هذه الفترة، وبالتالي زاد مبلغ أصل المقترض بمرور الوقت. وبما أن معظم السكان لديهم رهن عقاري واحد، فإن عدم الإشارة إلى الأسر التي زادت ديونها بسبب حصولها على رهن عقاري آخر لا يؤثر بشكل كبير على النتائج. [↑](#footnote-ref-10)
11. ارتفع معدل التأثر بالفائدة الاساسية في نيسان 2022 مع التصنيف الاجتماعي والاقتصادي لمكان اقامة المقترض من حوالي 24% للتصنيفات 3-4 إلى حوالي 37% للتصنيفات 8-10. كان معدل التأثر بالفائدة الأساسية بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في البلدات المشمولة في التصنيف الاجتماعي والاقتصادي 1-2 كبيرًا أيضًا - حوالي 30٪ في نيسان 2022. [↑](#footnote-ref-11)
12. النفقات التي لا تحمل فوائد. [↑](#footnote-ref-12)
13. المتوسط ​​المرجح بحسب الرصيد الحالي للتسوية في كل مسار. تم حسابه لإجمالي المسارات وبشكل منفصل للمسار الأساسي. [↑](#footnote-ref-13)
14. متغيرات التحكم الإضافية: العمر، مربع العمر، فترة السداد في المسار الاساسي، الرسوم لغير اليهود، والرسوم لليهود المتدينين. [↑](#footnote-ref-14)
15. الصورة التي قام بموجبها المقترضون الأكثر ثراءً بخفض الديون وقام المقترضين الأقل ثراءً بزيادتها غير مقبولة عند مقارنة نيسان 2021 مع نيسان 2022. [↑](#footnote-ref-15)